الخلاف حول تطبيق قانون الضريبة على المبيعات

٢-٢

قراءة في بعض الأسباب والحلول

د. محمد الحرازي
H786@hotmail.com

■ عدم وجود سياسة ضريبية واضحة ومستقرة من أهم أسباب المشاكل الضريبية في بلادنا.

■ ظاهرة المسئول التاجر مشكلة يعاني منها القطاع الاقتصادي والتجاري .

«.. تناولنا في الحلقة السابقة من هذه الدراسة بعض أسباب الخلاف المتعلقة بالقانون، من حيث عدم مراعاة المشرع عند صياغته له للخصوصية التي يتميز بها المجتمع اليمني، وقيامه بتعديلات متكررة على هذا القانون حتى قبل تطبيقه، كما تم الإشارة في بند مستقل للأسباب التي تعود إلى الجانب الحكومي، من عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة ومستقرة لدى الحكومات المتعاقبة خاصة في الجانب الضريبي منها، وتردد الحكومة في تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات منذ صدوره، وحتى بعد صدور قرار المحكمة الدستورية العليا عدم قيامها بتحريك الدعاوى الجزائية تجاه المتخلفين عن الالتزام به، والانعكاسات المترتبة على تفشي الفساد المالي والإداري والبيروقراطية الإدارية على ثقة وتعاون المواطنين مع الجهات الإيرادية في الدولة والتي منها مصلحة الضرائب، وما يترتب على الاختلالات التي يعاني منها الجهاز القضائي وطول إجراءات التقاضي في عدم لجوء الممولين إلى القضاء لإنصافهم من أي تعسف أو ظلم يتعرضون له من قبل الإدارة الضريبية.

في هذه الحلقة الثانية والأخيرة من هذه الدراسة سأحاول تلمس بعض الأسباب التي تعود إلى الطرف الآخر في الخلاف على تطبيق هذا القانون، وهم كبار التجار ورجال الأعمال، محاولاً في الأخير تقديم بعض الحلول والاقتراحات التي أرى أنه يمكن أن تُسهم في معالجة أسباب هذا الخلاف.

مؤكداً للجميع مرة أخرى بأن هذه الدراسة هي دراسة علمية محايدة، الهدف من ورائها تشخيص أسباب الخلاف واقتراح وسائل معالجته، وأن ما ورد فيها من بيانات أو آراء ليست في الأساس موجهة لأي طرف من أطراف الخلاف، متمنياً من الجميع إثراء موضوع هذه الدراسة بنقاش هادئ بعيداً عن التعصب والتشدد لأي رأي كان، وأن نضع جميعاً نصب أعيننا المصلحة العامة فوق كل خلاف أو مصالح شخصية.

ثالثاً: الأسباب المتعلقة برجال الأعمال الملزمين بالتسجيل بحسب القانون:

● في رأيي بأن من ضمن أهم هذه الأسباب هو خشية كبار رجال الأعمال من أن تنعكس عملية دفعهم لضريبة المبيعات وفقاً للآلية التي نص عليها القانون على عملية دفعهم للضريبة الجمركية وضريبة الدخل بصورة حقيقية، وذلك بالنظر إلى أن حجم ضريبة المبيعات المدفوعة ستظهر لمصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب الأسعار الحقيقة لشراء البضائع التي يتم استيرادها من قبلهم وهو ما سيكشف الحجم الحقيقي للضرائب الجمركية وضرائب الدخل التي يجب عليهم أدائها، خاصة في ظل تلاعب الكثير من رجال الأعمال بفواتير الشراء للبضائع التي يتم استيرادها، والتي يتم بموجبها تحديد التعريفة الجمركية لتلك البضائع، حيث تتضمن الكثير من تلك الفواتير مبالغ أقل بكثير من القيمة الحقيقة لتلك البضائع المستوردة، وفي جانب آخر تلاعب الكثير منهم في سجلاتهم وبياناتهم المحاسبية التي يتم بموجبها تقدير ضريبة الدخل عليهم.

وللتدليل على هذا الأمر في الجانب الضريبي منه تُظهر حجم الإيرادات الضريبية بأن الضريبة على المرتبات التي يتم تحصيلها من الموظفين في القطاع العام والخاص تفوق بكثير حجم إيرادات ضرائب الدخل التي يتم تحصيلها من التجار مجتمعين، حيث بلغت الإيرادات الضريبية التي تم تحصيلها من شركات الأموال وشركات الأشخاص والشركات والمؤسسات الأخرى والمشاريع الفردية خلال الخمسة الأعوام الماضية من 2007 – 2011م (173.670) مليار ريالاً، في حين بلغت إيرادات مؤسسات وشركات القطاع العام (110.100) مليار ريالاً، وبلغت إيرادات مؤسسات وشركات القطاع العام المختلط (8.666) مليار ريالاً لنفس الفترة.

في الوقت الذي بلغت فيه إيرادات الضرائب على مرتبات وأجور موظفي القطاع العام والخاص والمختلط لنفس الفترة ما يزيد على (594.256) مليار ريالاً، وبحسبة بسيطة تُظهر نتائجها بأن الموظفين دفعوا ضريبة دخل في تلك الفترة تزيد على الضريبة التي دفعها تجار القطاع الخاص مجتمعين بما يزيد على (420.586) مليار ريال، بمعنى أن هؤلاء التجار لم يدفعوا سوى ما يزيد بقليل عن ربع ما تم تحصيله من مرتبات الموظفين.

● ومن ضمن الأسباب المتعلقة برجال الأعمال مشاركة بعضهم في ممارسات الفساد المالي والإداري المتفشية في مصلحة الضرائب والجمارك، ويرى البعض بأن الخزينة العامة تخسر سنوياً ما يزيد على 60% من الإيرادات الضريبية، نتيجة للتهرب الضريبي والفساد في معاملات القطاع الخاص مع مصلحتي الضرائب والجمارك، وهو ما يعني بأن هناك إيرادات ضريبية هائلة تُهدر نتيجة للفساد المشترك بين موظفي مصلحتي الضرائب والجمارك وبعض التجار.

وللتدليل على ما سبق فقد خلصت نتائج مسح استقصائي أجرته إحدى الهيئات التابعة للبنك الدولي عن واقع المعاملة الضريبية للشركات التجارية في اليمن في العام 2008م وشمل (950) شركة، خلصت النتائج إلى أن نسبة 38% من هذه الشركات لجأت إلى التعامل بالرشوة مع موظفي مصلحة الضرائب ومكاتبها من أجل الحصول على تسهيلات ضريبية معينة لها، وقد توزعت نسب هذه الشركات بحسب حجمها وفقاً لهذا المسح إلى 68% للشركات المتوسطة، و41% للشركات الكبرى، و39% للشركات الصغرى و 37% للمشاريع الفردية.

والنسب التي تضمنها الرسم البياني السابق لا شك بأنها تُظهر بأن الشركات الكبرى والمتوسطة كانت هي الأكثر خوضاً وتعاملاً في ممارسات الفساد الضريبي، وهو أمر يُظهر – بالنظر إلى حجم دخل هذه الشركات الخاضع للضريبة – حجم المبالغ التي تُهدر على الخزينة العامة بسبب ممارسات الفساد الإداري والمالي المتفشي في الإدارات الضريبية في اليمن.

● ومن ضمن الأسباب كذلك عدم التزام كبار رجال الأعمال بحكم المحكمة الدستورية العليا الذي صدر بناءً على دعوى عدم الدستورية التي تم رفعها من قبلهم، وعدم مبادرتهم بناءً على ذلك الحكم للانصياع لنصوص قانون ضريبة المبيعات، بل ومحاولتهم الالتفاف على هذا الحكم من خلال وسائل الضغط السياسي والإعلامي المختلفة، والتي كان آخرها الاعتصام أمام مبنى مصلحة الضرائب.

● تفشي ظاهرة المسئول التاجر والتاجر المسئول في الدولة، وهو ما ترتب عليه الخلط السائد بين السياسة والتجارة وذلك بصورة تضاعف معها حجم تأثير ونفوذ كبار رجال الأعمال على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي وحتى السياسي في الدولة، وهذا الأمر يمكن القول معه فيما يتعلق بقانون ضريبة المبيعات، بأن هذه الشريحة من رجال الأعمال وافقوا على هذا القانون كمسئولين واعترضوا عليه بعد ذلك كتجار.

● انتشار ثقافة لدى الكثير من التجار بغرم الضريبة وعدم عدالتها، وذلك مسايرة للسلوك السائد بين بعض أفراد المجتمع، من باب القول بأن لا يشقى الممتثلون وحدهم بحمل عبء الضريبة ويسعد غيرهم بالتهرب منها، يضاف لذلك أن هذا الشعور لدى هؤلاء التجار في جانب منه يتعلق بسوء تصرف الحكومات اليمنية المتعاقبة بالمال العام، عزز من ذلك تفشي الفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي، وهو ما أدى إلى فقدان ثقة الكثير من التجار في الجهات الإيرادية الحكومية على وجه الخصوص، ويظهر ذلك كمثال واضح في أن الكثير من رجال الأعمال لجئوا في السنوات الأخيرة إلى إنفاق زكاة أموالهم بأنفسهم على المحتاجين بدلاً من تسليمها إلى الجهة المختصة في الحكومة.

وبناءً على ما سبق يمكن القول فيما يتعلق بالالتزام الضريبي بأنه لا يمكن لأي دولة كانت وبأي حال من الأحوال أن تُجبر المكلفين بالضريبة للامتثال الضريبي الطوعي طالما وأنهم يعتبرون الضرائب التي يدفعونها لا تحسن الحكومة صرفها في مواضعها الصحيحة، أو بأن جزءاً من هذه المبالغ تذهب هدراً نتيجة لممارسات الفساد المالي والإداري المتفشية في الجهاز الحكومي للدولة.

وبالرغم من خصوصية هذا الوضع في بلادنا بسبب تفاقم ظاهرة الفساد المالي والإداري فيها، إلا أن هذه الثقافة في جزء منها هي منتشرة في كثير من دول العالم الثالث فقد أظهر استطلاع قامت بإجرائه مؤسسة (GlobeScan/PIPA)، وتم إعلان نتائجه نهاية شهر سبتمبر من عام 2010م، أظهر بأن نسبة 52% من إجمالي (22) ألف شخص في (22) دولة تتوزع على أنحاء متفرقة من العالم، يرون بأن أموال الضرائب التي يتم تحصيلها إلى الخزانة العامة لا يتم استخدامها من قبل حكوماتهم في الصالح العام ورفاهية الشعب.

● ومن ضمن الأسباب الهامة أيضاً تدني مستوى الثقافة الضريبية لدى معظم المكلفين بالضريبة والمتعاملين مع مصلحة الضرائب، حيث يؤدي الجهل بالواجبات والحقوق الضريبية لديهم في عدم تقيدهم بالالتزامات الضريبية الملقاة على عاتقهم، يعزز من ذلك جهل معظم المكلفين بطرق وإجراءات التعامل مع مصلحة الضرائب ومكاتبها فيما يتعلق بالضريبة في مراحلها المتعددة من إجراءات تقدير وربط وتحصيل، كما أن عدم إلمامهم بالحقوق الضريبية المختلفة التي كفلها لهم القانون يصب في النتيجة السابقة نفسها، ويجعل الكثير من المكلفين يرتكبون مخالفات وجرائم ضريبية كان يمكن لهم تجنبها لو توافر لهم قدر من الإلمام بالإجراءات الضريبية المختلفة.

بعض الأفكار الشخصية لحل الخلاف:

● يقول أحد علماء الاقتصاد بأن تطوير الممارسات الإدارية الضريبية في الدول المتقدمة استغرق للوصول إليه قروناً من الزمن حتى تؤتي ثمارها في صورة امتثال ضريبي طوعي؛ ولذلك فإنه يلزم على دول العالم الثالث أن تستفيد من تجارب الدول المتقدمة حتى لا يتطلب الأمر منها أيضاً قروناً أو عقوداً كثيرة من الزمن للوصول إلى ما وصلت إليه تلك الدول في المجال الضريبي.

ولذلك وفي سبيل اختصار الوقت والجهد من أجل الارتقاء بواقع شئون الضرائب في اليمن، أرى بأن الضرورة ملحة لإنشاء مجلس أعلى للضرائب يتبع مجلس الوزراء، يختص بوضع استراتيجية واضحة ومستقرة للسياسة الضريبية في بلادنا، ويتولى كذلك دراسة وغربلة التشريعات الضريبية المختلفة، واقتراح تعديلها أو إلغاء ما لا يتوافق منها مع الصالح العام، وغير ذلك من الاختصاصات التي تدفع في اتجاه الارتقاء بواقع العمل الضريبي والشئون المتعلقة به.

ويمكن أن يتشكل هذا المجلس برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية وزير المالية ووزير التجارة والاقتصاد، ورئيسي مصلحة الضرائب والجمارك، إضافة إلى بعض القضاة والأساتذة الجامعيين المتخصصين في الضرائب، مع ضرورة إشراك اتحاد غرف التجارة والصناعة في عضويته، ويمكن الاستعانة بمن يمتلك الخبرة في العمل الضريبي والشئون الضريبية، سواء من داخل موظفي الجهاز الحكومي للدولة أو من خارجه.

● لخصوصية تطبيق قانون ضريبة المبيعات وما يتعلق بها من شئون مختلفة عن غيرها من الضرائب الأخرى، لجأت بعض الدول إلى إنشاء مصلحة مستقلة بهذا النوع من الضرائب، من ذلك ما تم العمل به في جمهورية مصر العربية.

لذلك وبالنظر إلى واقع الجهاز الضريبي في بلادنا، أرى بأن الوقت ملائم لإنشاء مصلحة لضرائب المبيعات في بلادنا، وذلك يمكن أن يسهم في الارتقاء بواقع العمل الضريبي، ويوجد أجواء من المنافسة الإيجابية بين الأجهزة والمكاتب الضريبية المختلفة، كما يمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى القضاء على المبررات التي يتحجج بها من يعارض تطبيق قانون ضريبة المبيعات، ويشكل إحدى الحلول المجدية في الحد من الخلافات والمنازعات الضريبية المتزايدة. وفي كل الأحوال ستكون الخزينة العامة هي المستفيد الأول من وراء إنشاء هذه المصلحة، لما يمكن أن تُسهم به في زيادة الإيرادات الضريبية للدولة، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي المنتشرة في بلادنا.

وأنا على يقين بأن مصلحة الضرائب ومكاتبها لا تخلو من مسئولين وموظفين أكفاء وأمناء، كانت أيديهم ولم تزل بعيدة عن ممارسات الفساد المالي والإداري المتفشية في إداراتهم، إضافة إلى امتلاكهم رصيداً كبيراً من الخبرة في الإدارة الضريبية، ويمكن الاستفادة من هؤلاء الموظفين في تكوين نواة مصلحة ضرائب المبيعات المقترحة في الفقرة السابقة.

● إن عدم مواكبة تطبيق قانون ضريبة المبيعات وكذا قانون ضريبة الدخل الجديد رقم (17) لسنة 2010م، إجراءات جدية للحد من الفساد في مصلحة الضرائب ومكاتبها، أو حتى المبادرة بتقديم مسئول أو موظف فاسد إلى الجهات المختصة، يُعد من ضمن أهم الأسباب التي دفعت بالكثير من رجال الأعمال إلى الانسياق لدعوات بعض رجال الأعمال في رفضهم لتطبيق قانون ضريبة المبيعات.

وتقع على حكومة الوفاق ووزير المالية على وجه الخصوص مسئولية ذلك من خلال المبادرة بإجراءات جدية وحازمة لمكافحة الفساد المالي والإداري المتفشي في مصلحتي الضرائب والجمارك، وهي إجراءات لو تمت ستثبت للمكلفين بالضرائب على اختلافها، بأن الجهاز القائم على تحصيل هذه الضرائب هو جهاز إيرادي يقع تحت نظر ومتابعة الحكومة بشكل مستمر وتعمل جاهدة على معالجة أوجه الاختلالات والفساد فيه أولاً بأول.

● تكثيف العمل على نشر الثقافة الضريبية بين أوساط أفراد المجتمع، وهذا الأمر يمكن أن يُسهم في تعزيز الالتزام الضريبي في الدولة، ويُحد من الخلافات والمنازعات الضريبية.

ويمكن العمل على نشر الثقافة والوعي الضريبي بين أوساط أفراد المجتمع من خلال عدة وسائل، لعل أهمها وسائل الاتصال الجماهيري المتمثلة في الأجهزة الإعلامية كالقنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف ومواقع الإنترنت والمنشورات، بحيث يمكن من خلال هذه الوسائل إشراك أفراد المجتمع والمختصين في مناقشة القضايا والمشاكل الضريبية المختلفة واقتراح الحلول لمعالجتها، كما تفيد هذه الوسائل في تنبيه المكلفين بالالتزامات الضريبية المختلفة كمواعيد تقديم الإقرارات الضريبية، ومواعيد دفع الضريبة، وأي تغييرات قد تطرأ على التشريعات الضريبية، وما يترتب عليها من تغيير على الالتزامات الضريبية الملقاة على المكلفين، كما تُسهم هذه الوسائل كذلك في تواصل المسئولين في الإدارات الضريبية مع أفراد المجتمع من خلال إجابتهم على استفساراتهم الضريبية المختلفة، وتزويدهم بالنصائح والإرشادات الضريبية.

ولا يفوت هنا الإشارة إلى دور المؤسسات التعليمية في نشر الثقافة والوعي الضريبي لدى شريحة الطلاب في مراحل تعليمية معينة، حيث يمكن نشر وتعزيز الثقافة الضريبية لديهم من خلال وسائل علمية وتربوية مدروسة في هذا الجانب.

كما يمكن أن يتعزز ذلك أيضاً من خلال عقد دورات ضريبية خاصة في الشركات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، وبصورة دورية وبشكل خاص عند إجراء أي تغيير أو تعديل على التشريعات الضريبية، وذلك بهدف التعريف بالتعديلات الجديدة في هذه التشريعات، إضافة إلى نشر معارف ومعلومات ضريبية مختلفة تتعلق بطرق مسك الدفاتر والسجلات الضريبية المختلفة، وبوسائل إعداد الإقرارات الضريبية، وبالحقوق والواجبات المنصوص عليها في التشريعات الضريبية المختلفة. وكل ذلك يمكن أن يُسهم في نشر الثقافة والوعي الضريبي بين أوساط أفراد المجتمع، ويُسهم كذلك في الارتقاء بالالتزام الضريبي بين المكلفين، بل وفي تحسين العمل الضريبي والسياسة الضريبية في الدولة ككل.

● هناك عبارة شهيرة للفقيه الفرنسي أناتول فرانس " Anatale france " يقول فيها: "بأن القانون ميت ولكن القاضي حي". وهذا المعنى يسوق بدوره إلى القول بأن نصوص القانون التي تصدر عن السلطة التشريعية تظل جامدة بلا روح، قد تحيد عن العدل أحياناً فيكتوي بنار ظلمها الأبرياء، وقد يستفيد من ثغراتها المخالفون فيفلتون من العقاب مستغلين نصوصها الصماء، وهنا يأتي دور القضاء العادل في هذا المقام كالروح التي تدب معها الحياة في هذه التشريعات.

وهنا أرى بأن الاهتمام بوسائل الفصل في الخلافات والمنازعات الضريبية المختلفة خاصة الوسائل القضائية منها، قد يكون إحدى أهم المعالجات التي يتم من خلالها تجنب خروج تلك الخلافات عن الطريق القانوني إلى طرق أخرى بعيدة عن القانون، ولعل التوسع في إنشاء المحاكم الضريبية المتخصصة، وتوفير جميع الإمكانيات والوسائل التي تمكنها من القيام بوظيفتها، يمكن أن يُسهم في معالجة الكثير من الخلافات والمنازعات الضريبية والحد منها، ويعمل على حماية حقوق الخزينة العامة من الإيرادات الضريبية.

وفي الأخيـــــــر:

أقول للقائمين على وزارة المالية ومصلحة الضرائب:

إن من مقتضيات العدالة الضريبية أن يكون نبراس الإدارة الضريبية في تعاملها مع دافعي الضريبة هو الوصول إلى الحقيقة المجردة من أي غاية، الخالية من أي مصلحة، البعيدة عن أي غرض أو دوافع حسية أو ذاتية قابلة للتغيير والتبديل في أي وقت تشاء؛ وفقاً لهوى طارئ أو مصلحة قادمة، بصورة يختل معها ميزان التعامل مع كافة دافعي الضريبة على أساس من العدالة والمساواة.

وعلى هذا الأساس أتمنى أن يكون التعامل مع جميع المكلفين على أساس من العدل والإنصاف والمساواة، وتجنب أوجه الظلم والتعسف والفساد، وبالرغم من أنني لا أفضل الاستشهاد بمضمون بعض الأحاديث الضعيفة والمرفوعة، إلا أنني أرجو أن لا تكون في أعمالكم أي شبهة تنطبق على صفات جامعي المكوس المحرمة شرعاً فتحرموا بسببها من الجنة، أو تكونوا لا سمح الله عشارين تأكلون السحت وتظلمون الناس فتُمسخوا نجوماً، فسمائنا لا تحتمل سوى سهيلاً يمانياً واحداً.

أقول للمكلفين من كبار رجال الأعمال:

إن الإنسان جُبل على حب المال والاستزادة منه، وبغض أوجه صرفه وإنفاقه، وليس أبلغ للدلالة على ذلك الاستشهاد بقول المولى عز وجل في محكم كتابه: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبّاً جَمّاً ﴾[سورة الفجر الآية٢٠]. أرجو أن يكون حبنا جميعاً لوطننا مقدماً على حب المال، وتذكروا بأننا جميعاً على سفينة واحدة، يجب أن نصونها ونرعاها، ونأخذ على يد من يحاول الإضرار بها عن قصد أو جهل. إن بلادنا هي سفينتنا ولن يقبل شقيق أو صديق مهما كان كرمه أو بلغت مودته أن نشاركه سفينته، فالغريب في بلاد الآخرين يظل غريباً وإن طال الزمان به.

ولأن الضريبة لم تفرض إلا للمساهمة في مواجهة نفقات الدولة المختلفة اللازمة لتسيير متطلبات الحياة العامة، فإنني أدعو أن يكون هدفنا جميعاً من خلال هذه الضرائب هو تحقيق الصالح العام فحسب، وأن نعمل جميعاً على الوقوف في وجه كل فاسد ونسعى لكشف كل ممارسات الفساد المالي والإداري التي تنهب من جيوبنا ومن الخزينة العامة على السواء.

والله من وراء القصد

■ باحث متخصص في المنازعات الضريبية
H786@hotmail.com

رسم بياني يوضح حجم ضرائب الدخل المحصلة من ضرائب المرتبات مقارنة بضرائب الدخل المحصلة من التجار للفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١١م

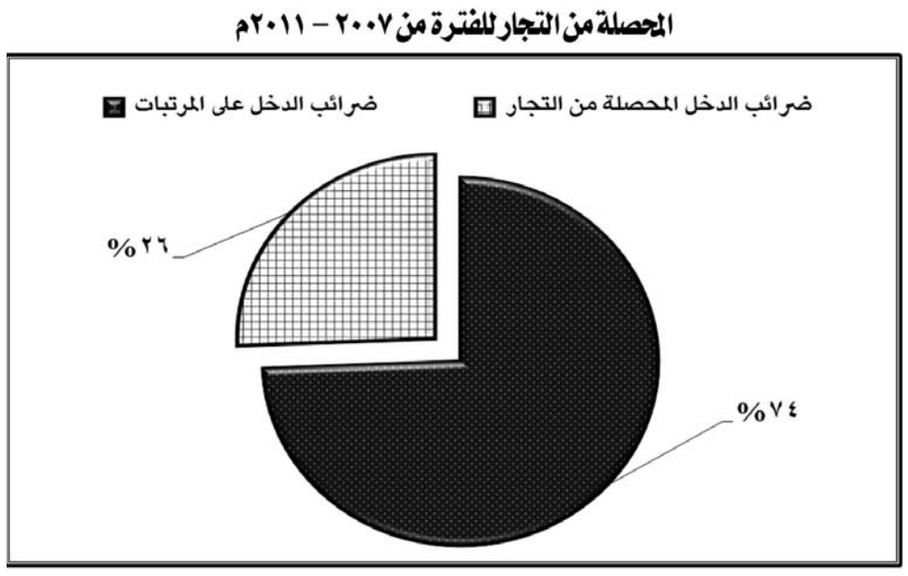

نسبة ضريبة القيمة المضافة في دول مختلفة من العالم

الدنمارك	٢٥%	إسبانيا	١٨%	ماليزيا	١٠%
كرواتيا	٢٥%	الصين	١٧%	كوريا الجنوبية	١٠%
النرويج	٢٥%	باكستان	١٦%	إندونيسيا	٨%
البرتغال	٢٣%	الأردن	١٦%	سويسرا	٧%
فرنسا	٢١,٢%	أثيوبيا	١٥%	بنما	٥%
الأرجنتين	٢١%	السودان	١٥%	اليابان	٥%
المغرب	٢٠%	فلسطين	١٤,٥%	كندا	٥%
تشيلي	١٩%	الهند	١٣,٥%	تايوان	٥%
روسيا	١٨%	كازاخستان	١٢%	اليمن	٥%
تركيا	١٨%	لبنان	١٠%	إيران	٤%
أذربيجان	١٨%	مصر	١٠%		

نسبة الشركات التجارية في اليمن التي أقرت برشوة بعض موظفي الإدارة الضريبة

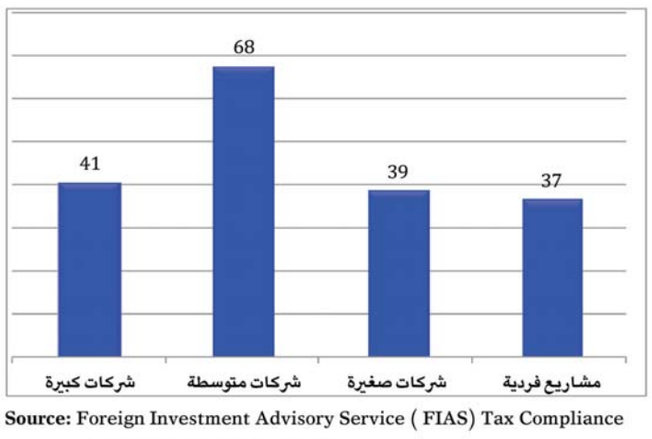

Source: Foreign Investment Advisory Service (FIAS) Tax Compliance Cost Survey in Yemen, 2008.